كتاب بيان ما يحل تملكه

فما هو قد يصير لوسي
كذا اذا ما قد لم يشد
فضاع منها او كذا ان بطا
او خاف حافظ لا العكس ولا
احرز للغض كذا ان ضيعا
كذا كذا ان ينسوه ظلما
ثم الوديع هاهنا ان غرما
ووجب الجحد وجاز الحلف
كذا بان اخر اعلاما وهو بين
وذي متاع واقع في داره
كذا كذا ان اخر عنه التخليه
كذا الجحد بها لما لك طلب
وقبل بينه بما رد
لا اصل ايداع كذا ما الاخذ بن
وصل المحجور بالا تلاف لا
مبيع وفي رشد وقوضه وفي
باب قسم الفي والغنيمه
يخمس في من كفور قد حصر
مصلحة في وقفه فليجعلا
فالخمس منه للصالح التي
كالثغر للحرب والاصلاح
والخمس الثاني لكل منتسب

من حيث مر قبله قبل الحق
فحط الما يقبض باليد
داخله فانجلا اسقطا
بغصبه من يده ان جعلا
كلو نه بغير حرز وضعا
او كان قد اكرهه فسلما
كان قراره على من ظلما
ويلزم التلفيق حيث حلفا
وكل ذي القصص عد وانا اذ
مع علمه به وباختياره
مجانبا وما عليه النادبه
لا بسوال حرج عن الطلب
دوف يلين منه بعد الجحد
غير رشيد ضمنوه فاعرف

وغلة الموقوف منه ان ظهر
خمسة اقسام بقسم عدلا
تعتم كالمنافع المهمة
للثغر والذراع والسلاح
لها شم ولاحيله المطلب

كالارث في فضيلة الذكر
وخمس حق اليتيم منا
والخمس للفقير والمسكين
وما بقي وكان للنبي
كذا من ارصد للقتال
كذا زوجات له وولده
ولو مع العجز لنبوع عرض
فان بدا اعطى كل بعده
فيملك الاناث ويستحق الذكر
وقسطه لمادة من مال
ووضع الوالي لهم ديوانا
وبدء بالاقرب بعد الاقرب
فالعرب الصرحاء ثم العجم
ثنت بالاسبق بالاسلام
ونصر الامام انصاء رغبا
متى اراد ثم رد الفاضلا
او قيرهم مع ما يرى امر مصلحه
وكل ما يحصل بالايجاف
قد لمسلم تعاطى حظرا
او مسلما صنعته معتبرا
من آلة للحرب او للزينة
كذا ما يشفه او يركب
مع عده لكل الا حقيبته

كم الغنى منه الفقير
نعم الا ان يأبو طنعي
وخمس من سبيل الدين
محمد ذي المنصب العالي
كل كفاية بقدر الحال
وعبد حاجة له او عبده
كذا او كعمى او لمرض
حتى اذا كان له ما سيده
بالسبب او وجه سواه يعتبر
تحتج لوارث كالمال
حتما وندبا رتب الاقرانا
وبعده قد صار انجاد النبي
وقدم الاسن من كلهم
وهجرة لسيد الانام
وفي المال يوقف عرفا
عليهم كالمض مهما تلا
للحرب من كراعة واسلحه
بالخيل والركاب ذي الاخماص
سلب كل كافر قتلا اسرا
امثلا في حربه او ذا هبا
كالطوق والسوار والمنطقه
وواحد من الديه جنب
وعينه قنا وكو قيمته

Copyright © King Saud University